كلمة وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان

في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في دولة قطر

خلال الفترة من 4-6 نوفمبر 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو
معالي أمين عام الأمم المتحدة
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أنقل إليكم تحيات **حكومة سلطنة عمان** وتمنياتها الصادقة بنجاح أعمال هذه القمة الهامة والتي تجمعنا مجددًا لتقييم مسيرة التنمية الاجتماعية في عالمنا.

نجتمع اليوم في الدوحة في قمة شعارها الأمل المتجدد، المدفوعة بالالتزام والعمل الجماعي والمسترشدة بالرؤية التحويلية للتنمية الاجتماعية التي تضع حقوق الإنسان والاستدامة البيئية والرفاه الاجتماعي في أعلى سلم أولوياتها.

كما نرحب بالتقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاجن وبرنامج العمل المشترك على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الحضور الكرام

منذ انطلاق رؤية عُمان 2040، وضعت سلطنة عمان التنمية الاجتماعية في قلب سياساتها الوطنية، باعتبارها الأساس لبناء الإنسان وتمكينه من الإسهام الفاعل في تنمية وطنه.

وقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – أن التنمية الحقيقية تبدأ من الإنسان وتنتهي إليه، وأن العدالة والمساواة وسيادة القانون هي الركائز التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، انتهجت سلطنة عمان مقاربة شاملة ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي: **القضاء** على الفقر من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية، **توفير** العمل اللائق للجميع، **والإدماج** الاجتماعي مع بناء مجتمع متكافل ومتضامن، وتعد منظومة الحماية الاجتماعية، التي أُطلقت عام 2023، من أبرز التحولات في السياسة الاجتماعية في سلطنة عمان، إذ تُمثل نقلة نوعية نحو التكامل والعدالة في توزيع المنافع الاجتماعية.

وقد جاءت هذه المنظومة، ثمرة دراسات دقيقة هدفت إلى تحقيق المساواة في الفرص وضمان الدخل الكريم للفئات الأقل دخلًا، مع توحيد برامج الدعم والمساعدات في نظام موحد شامل ومستدام.

وفي مجال العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة، تسعى سلطنة عُمان إلى تحقيق اقتصاد منتج وشامل، يوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وفي هذا الإطار، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي تركز على مواءمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وتشجع على ريادة الأعمال والابتكار كمسارات بديلة للتوظيف الحكومي.

كما تبنت سلطنة عمان سياسات العمل اللائق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، لضمان بيئة عمل قائمة على العدالة والمساواة في الأجر، والسلامة والصحة المهنية.

أما فيما يتعلق بمجال الإدماج الاجتماعي وتعزيز العدالة والمساواة، وضعت سلطنة عمان الإدماج الاجتماعي أولوية في برامجها وسياساتها. حيث أصدرت قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم إطلاق برامج "الرعاية المتكاملة لكبار السن" التي تعزز جودة حياتهم وتكفل كرامتهم وحقوقهم.

وتواصل بلادي؛ العمل على تعزيز تماسك الأسرة باعتبارها نواة المجتمع وأساس استقراره وتقدمه

السيدات والسادة

تدرك سلطنة عُمان أن تحقيق التنمية الاجتماعية ليس غاية آنيَّة، بل مسار مستمر يتطلب التقييم والمراجعة الدورية. من خلال تطوير أنظمة الرصد والتقييم

الاجتماعي المعتمدة على البيانات الدقيقة، لتوجيه السياسات استنادًا إلى الأدلة، والتنسيق بين مختلف الجهات لتحقيق الأهداف المشتركة.

ختامـاً،

إن تجربة سلطنة عُمان في مجالات التنمية الاجتماعية تُجسد قناعة راسخة بأن الاستثمار في الإنسان هو أعظم استثمار، وأن العدالة الاجتماعية ليست هدفًا منفصلاً، بل شرطاً أساسياً لاستقرار المجتمعات وازدهارها.

وفي الختام، يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة حكومة وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم لهذه القمة العالمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته